الأمم المتحدة

A/C.2/52/SR.10

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

30 March 1998
Arabic
Original: Spanish

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الخميس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد دي روخاس . . . . . (فنزويلا)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصادي الكلي (تابع)

(أ) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

(د) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

97-82106

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/52/284)

(أ) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع) (A/52/399، A/52/406)

(د) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع) (A/52/290)

١ - **السيد عبد اللطيف** (مصر): قال إن وفده يؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧. وقال إن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام في الفقرة ١٢ من قرارها ٢١١/٥١ باء أن يكفل تعميم الوثائق بكل لغة من اللغات الرسمية الست قبل عقد الاجتماع المعني بستة أسابيع. وذكر أن التأخير في تعميم الوثائق المتصلة بالبند ٩٥ (أ) من جدول الأعمال المتعلق بتمويل التنمية، وهي الوثائق التي طلبت قبل سنتين، هو أمر محبط حيث أنه يعرقل عمل اللجنة. وأعرب عن أمله في أن يكون هذا التأخير ناجما عن إعادة تشكيل الأمانة العامة، وإلا فإنه قد يظن أن عملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة لم تحقق أهدافها المنشودة في زيادة الكفاءة. وقال إن إصدار التقرير في ذات اليوم الذي من المفروض أن يناقش فيه هو أمر مهدر للموارد، حيث أن الوفود لا يمكنها الاستفادة منه على النحو الصحيح. وفيما يتعلق بالقضية قيد النظر، ذكر أن الوثيقة A/52/399 لا تغطي جميع المجالات المبينة في القرار ٩٣/٥٠ المتعلق بموارد تمويل التنمية. وقال إن تلك الوثيقة لم تحلل الجانب الهام المتعلق بالتنسيق كما لم تتناول مسألة الاستثمارات الخارجية في البلدان النامية كمصدر من مصادر تمويل المجالات الاجتماعية الرئيسية مثل الصحة وحفظ البيئة.

٢ - ومضى قائلا إنه من المهم والضروري للغاية أن يعقد مؤتمر بشأن تمويل التنمية. ولا يكفي التحدث عن المساعدة الإنمائية الرسمية؛ بل ينبغي أن تدرس الفوائد التي يمكن أن تجنيها البلدان النامية منها والعقبات التي تعترض سبيل تمويل التنمية، حيث أن تلك القضية تعتبر قضية ذات أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. وأعرب عن انزعاجه لانخفاض مستويات تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، وبخاصة إلى أقل البلدان نموا، بالنظر إلى الحجم الضخم لديون تلك البلدان وما يشكله ذلك الانخفاض من خطر بالنسبة لعملية التنمية.

٣ - وأضاف قائلا إنه بالرغم من الجهود المبذولة في أفريقيا للاضطلاع بعمليات التكيف الهيكلي، فإن تلك التدابير لا تفي على ما يبدو بتوقعات المجتمع الدولي. واختتم كلمته بقوله إنه ينبغي للجنة أن تدرس هذه المسألة لمحاولة إيجاد حل يكون مقبولا لدى الجميع.

٤ - **السيد زعبي** (الأردن): قال إن اقتصادات البلدان النامية تتميز عادة بعدم الاستقرار وضعفها أمام العوامل الداخلية والخارجية. ومن هنا تأتي الصعوبة العامة في التخطيط التي تضطر البلدان النامية إلى تغيير أولويتها من تحسين اقتصاداتها إلى المحافظة عليها. وهي تضطر في ذلك الصدد إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي في

محاولة لإيجاد حلول. وليس الأردن استثناء من ذلك الوضع. فالبلد يسعى جاهدا في الوقت الحالي من أجل التصدي لحالة اقتصادية صعبة نجمت عن انهيار أسعار النفط العالمية في أوائل الثمانينات. واضطرت الحكومة إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل نفقاتها المتزايدة ولتنشيط اقتصادها. وفي عام ١٩٨٩، قام الأردن، بالتعاون مع البنك الدولي، بوضع برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي يستهدف كبح التضخم، وتخفيض الدين الخارجي المتنامي، ووقف الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.

٥ - واستطرد قائلا إن اقتصاد الأردن تأثر في التسعينات بعوامل سياسية شتى، بما في ذلك حرب الخليج. فقد زاد عدد العاطلين عن العمل في أعقاب العودة القسرية لـ ٠٠٠ ٣٠٠ من العمال المهاجرين، الذين كانوا يسهمون في الاقتصاد. وعلاوة على ذلك، فإنه نتيجة لالتزام الأردن بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات المفروضة على العراق، خسر الأردن سوقا كانت تستوعب ٤٠ في المائة من صادراته قبل وقوع تلك الأزمة. كما أدت الزيادة المفاجئة في عدد السكان نتيجة لعودة العمال المهاجرين إلى اضطرار الحكومة إلى تعزيز الهياكل الأساسية والخدمات في مجالات مثل التعليم والصحة والإمداد بالمياه والمرافق الصحية.

٦ - واسترسل قائلا إن الأردن يعد مثالا على بلد مدين يسعى، بالتعاون مع الدول والوكالات المانحة، إلى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي تستهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد لاقتصاده وتسديد ديونه الخارجية. بيد أنه بعد سبع سنوات من الجهود الجسورة لتنفيذ تلك البرامج، ما زال الأردن من بين ٥١ دولة يصنفها البنك الدولي على أنها شديدة المديونية.

٧ - ومضى قائلا إن الفقرة ٤ من تقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٧ (A/52/290) تشير إلى أن "الديون الخارجية للبلدان النامية التي صافي معاملاتها مدين تجاوزت ١,٨ تريليون دولار في نهاية عام ١٩٩٦". وقال إنه في حالة قيام تلك البلدان بتسديد ديونها بمعدل دولار في الثانية، فإنه سيلزمها أكثر من ٠٠٠ ٥٧ سنة لتسديد المبلغ بالكامل. واختتم كلمته بأن تساءل عما إذا كانت الأمور ستستمر على ذلك النحو أم أن العالم سيسعى إلى حل تلك المشكلة الخطيرة بطريقة أخرى لكي يمكن تحقيق تنمية مستدامة ونمو اقتصادي.

٨ - **السيدة ألفا** (الهند): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ بشأن قضايا الاقتصاد الكلي المهمة الجاري مناقشتها. وأضافت أن عقد التسعينات قد شهد تغيرات جذرية في التدفقات المالية العالمية. فمن ناحية، هناك اتجاه إلى تخفيض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، ومن الناحية الأخرى، حدثت طفرة غير مسبوقة في تحرك رأس المال الخاص على الصعيد الدولي. وعلاوة على ذلك، فقد تغيرت طبيعة تلك التدفقات وتوزيعها وتكوينها وأحكامها وشروطها. وتساءلت عما إذا كانت تلك التغييرات متسقة مع التوافق الدولي في الآراء بشأن التنمية وما إذا كانت ملائمة لاحتياجات البلدان النامية.

٩ - ومضت قائلة إن تقرير الأمين العام بشأن التكامل المالي العالمي (A/52/406) يقر بوضوح بأن اتباع سياسات محلية سليمة لا يكفي وحده لضمان اطراد النمو الاقتصادي وتجنب حدوث صدمات خارجية، ولا سيما الصدمات ذات الصبغة المالية. وثمة حاجة أيضا إلى تهيئة بيئة دولية مواتية وتماسك سياسات الاقتصاد الكلي،

ولا سيما بين الاقتصادات الرائدة في العالم. وقد اعتمدت البلدان النامية أساسا على مدخراتها المحلية لتمويل استثماراتها من أجل تحقيق التنمية. وبالرغم من أن تلك الاستثمارات أضيفت إليها تحويلات صافية إيجابية من الموارد الخارجية، فإن تلك التحويلات كانت، في مجملها، أقل من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية؛ وعلاوة على ذلك، فإن معظم البلدان النامية المنخفضة الدخل لم يكن لها نصيب من تلك التحويلات.

١٠ - واستطردت قائلة إنه يقال إن أفعل السبل لتعزيز تمويل التنمية هو عن طريق اجتذاب تدفقات مالية دولية بتهيئة بيئة محلية تمكينية. وفي الوقت ذاته، كان هناك إدراك خلال الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧ لأن الكثير من الخطوات اللازمة لتهيئة هذه البيئة التمكينية يخرج عن سيطرة البلدان النامية ويتطلب بذل جهود دولية في مجال السياسات.

١١ - واسترسلت قائلة إن ثمة حاجة إلى مواصلة المناقشة بشأن دور التعاون الدولي في مجال تمويل التنمية، فضلا عن حاجة إلى حشد ما يلزم من إرادة سياسية وموارد خارجية لتكملة الجهود التي تبذلها البلدان النامية على الصعيد الوطني. واختتمت كلمتها بقولها إن هذه المسائل ينبغي ألا تغرب عن البال عند مناقشة الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية، وكذلك مناقشة قدرة النظام المالي والنقدي الدولي على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

١٢ - **السيد حسن** (باكستان): قال إن هدف التنمية ما زال يراوغ أقل البلدان نموا حيث أنها لا تتوفر لديها سوى موارد محدودة، يجري استنفادها في خدمة ديونها الخارجية. ومما يؤدي إلى تفاقم الحالة الآثار السلبية لعملية التكيف الهيكلي، والشروط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، وتدهور شروط التبادل التجاري، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدني أسعار السلع الأساسية، وتزايد النزعة الحمائية من جانب البلدان المتقدمة النمو.

١٣ - ومضى قائلا إنه وفقا لما جاء في تقرير الأمين العام (A/52/290)، فإن الدين الخارجي للبلدان النامية التي صافي معاملاتها مدين قد تجاوز ١,٨ تريليون دولار في نهاية عام ١٩٩٦، بعد أن ارتفع بما يقدر بـ ١١٠ بلايين دولار خلال تلك السنة. كما أن نسبة خدمة الدين لم تنخفض. ونظرا إلى أنه يتنبأ بأن حصائل الصادرات ستنمو بمعدل أبطأ في عام ١٩٩٧، ولا سيما في أفريقيا، فإنه يتوقع أن ترتفع نسبة خدمة الدين. وذكر أن حكومته تخصص ٤٥ في المائة من ميزانيتها لخدمة دينها الخارجي؛ وأن هذا العبء الثقيل يشكل عقبة أمام اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ويعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٤ - واستطرد قائلا إنه قد اضطلع في السنوات الأخيرة بمبادرات شتى للتخفيف بعض الشيء عن كاهل البلدان المثقلة بالدين، بما في ذلك مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين. ويلزم تنفيذ تلك المبادرة على وجه السرعة كما ينبغي تفسير معايير المشاركة بقدر كبير من المرونة، لكي يتسنى كفالة إيجاد حل سريع ودائم لأزمة الديون.

١٥ - وأضاف قائلا إنه بالرغم من تلك الجهود، ما زال كثير من البلدان النامية يحمل عبئا لا يطاق من الديون. وتفرض خدمة تلك الديون تكلفة اقتصادية مرتفعة تترك تلك البلدان معرضة بصفة خاصة للتغيرات التي تطرأ في الأسواق ومعتمدة على المساعدة الإنمائية الرسمية، الآخذة في التناقص. ومن ثم، هناك حاجة ماسة إلى إيجاد حل فعال ومنصف وذي وجهة إنمائية لمشكلة الديون.

١٦ - واسترسل قائلا إنه بالاضافة إلى التدابير الشاملة والدائمة الرامية إلى تخفيف عبء الدين، يلزم أن توفر للبلدان النامية بيئة اقتصادية دولية داعمة، بما في ذلك تحسين شروط الوصول إلى الأسواق، وتوفير إمكانية للحصول على التكنولوجيا والتمويل الخاص، وإيجاد نظام نقدي ومالي دولي مستقر.

١٧ - ومضى قائلا إن أهمية تمويل التنمية غنية عن البيان. وبالرغم من أن حكومته حققت نجاحا في اجتذاب رأس المال الخاص من خلال سياسة التحول إلى القطاع الخاص وتيسير الاستثمار الأجنبي، فإن الدول الصناعية الرئيسية أساسا هي التي تحدد التدفقات المالية إلى البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سياسات التكيف الوطنية لا يمكنها أن تحقق الكثير ما لم تكن مدعومة بتدفقات مالية، ولا سيما بمساعدة إنمائية رسمية معززة. ويلزم اتخاذ تدابير عاجلة وبذل جهود متضافرة لمعالجة تلك المشاكل. واختتم كلمته بقوله إن بلده لذلك تؤيد تماما عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية.

١٨ - **السيد سوبرابتو** (إندونيسيا): قال إنه يتفق مع البيان الذي أدلي به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وأضاف أنه بالرغم من أن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين جديرة بالثناء وتتوفر لها إمكانية كبيرة لتخفيف حدة الحالة الراهنة، فإنها لا تكفل بأي حال من الأحوال حلا دائما لمشكلة الدين. وكثير من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، تشعر بإحباط في جهودها الإنمائية بسبب أعباء ديونها المفرطة. وقال إن وفده يعتقد أنه ينبغي زيادة صقل استراتيجية الدين لكي تأخذ بعين الاعتبار نقاط أساسية معينة. أولا، ينبغي تخفيض عبء الدين الكلي للبلدان المدينة لإتاحة الفرصة لاستئناف عملية التنمية. وثانيا، يجب تهيئة بيئة خارجية مواتية بغية كفالة حدوث تنمية مستقرة وقوية.

١٩ - ومضى قائلا إنه بالرغم من أن السياسات الوطنية لها أهمية أساسية، فإنها لا يمكنها وحدها أن تكفل النجاح في عالم آخذ في الترابط بصورة متزايدة. لذلك فإنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تطبق سياسات اقتصادية كلية سليمة، وبخاصة في مجالات تحرير التجارة، والتدفقات المالية، والاستقرار النقدي. وفي الوقت ذاته، يجب على المجتمع الدولي أن يكفل توفير إمكانية كافية للوصول إلى أسواق منتجات البلدان المتقدمة النمو، فضلا عن إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا، واستقرار أسعار الصرف، وانخفاض أسعار الفائدة بدرجة معقولة، والتنبؤ بالتدفقات المالية.

٢٠ - واستطرد قائلا إنه يجب على كل بلد أن يقوم من جانبه باستعادة استقرار اقتصاده الكلي عن طريق تحقيق الانضباط المالي والنقدي، وتعبئة الموارد المحلية، وتنويع الصادرات والإنتاج، وتصميم وتنفيذ برنامجه الخاص به للتكيف. ويجب عليه في مسعاه هذا أن يأخذ في الاعتبار احتياجات أكثر فئات المجتمع ضعفا. وقد أكد من جديد الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في نيسان/أبريل ١٩٩٧ هذا النهج

النهائي والحاسم، الذي ما برح بلده يحبذه منذ أمد طويل. وقد دعا ذلك الاجتماع إلى تخفيض عبء الدين واعتماد نهج متكامل لجميع أنواع المديونية، سواء كانت متعددة الأطراف أو ثنائية أو تجارية، بغية الوصول إلى حل شامل وفعال ومنصف وإنمائي المنحى ودائم لمشكلة الدين وخدمة الدين. كما أكد الاجتماع أنه ينبغي أن يكون تقييم المساهمات المقدمة من البلدان الدائنة المتقدمة النمو مبنيا على افتراض أنه سيتم توفير موارد إضافية، لكي لا يتم تحويل الأموال الشحيحة المخصصة للتنمية نحو تخفيف عبء الدين.

٢١ - واسترسل قائلا إن بلده يؤيد النهج الذي اتبعه البنك الدولي مؤخرا في تطبيق مفهوم التنمية بمعنى واسع جدا وشامل، ويحث البنك على أن يجعل برامج القضاء على الفقر على قمة أولوياته. كما رحب بالقرار الذي اتـُخذ مؤخرا لتنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين في أوغندا وبوليفيا وبوركينا فاصو وذكر أن المبادرة ينبغي توسيع نطاقها لكي تشمل بلدانا أخرى. وقال إن حكومته أكدت بالفعل أنها ستؤيد المبادرة بالإسهام في صندوقها الاستئماني.

٢٢ - وطلب بعض الإيضاحات لبضع نقاط وردت في تقرير الأمين العام المعنون "حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٧" (A/52/290). أولا، فيما يتعلق بمفهوم الاستدامة، ذكر أن المعيار المشار إليه في الفقرة ٤١ من ذلك التقرير هو معيار تقييدي أكثر مما ينبغي وقد يحول دون إمكانية وفاء مجموعة كبيرة من البلدان بشروط المشاركة في المبادرة. لذلك فقد تساءل عما إذا كان يمكن توسيع نطاق تعريف الاستدامة في الوفاء بخدمة الدين لكي يشمل مجموعة أوسع من البلدان الفقيرة المثقلة بالدين.

٢٣ - وثانيا، أشار إلى الفقرة ٤٩، فأعرب عن موافقته على أنه قد يلزم إيلاء مزيد من النظر للاقتراح الذي يدعو إلى بيع بعض مقتنيات صندوق النقد الدولي من الذهب وإيداع جزء من الأرباح في الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالدين التابع لمرفق التكيف الهيكلي المعزز. وأضاف أنه سيتعين في الواقع تدبير أموال، سواء عن طريق آلية كهذه أو عن طريق مخصصات مباشرة في الميزانية يقدمها المانحون، حيث سيفي عدد متزايد من البلدان بالشروط المطلوبة. ومع ذلك، سيكون من المهم أن يـُكفل أن تسهم البلدان المانحة أيضا من خلال صندوق النقد الدولي لتمكينه من المشاركة على نحو كامل في الصندوق الاستئماني.

٢٤ - وثالثا، لاحظ أن التقرير لا يشير على الإطلاق إلى الحاجة إلى شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الضعيفة. ونظرا إلى أن الفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ١٦٤/٥١ تشدد على الحاجة الملحة إلى مواصلة توفير شبكات الأمـــان الاجتماعي للفئـــات الضعيفة التي تتأثر سلبيا أكثر من غيرها بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة، وبخاصة الفئات المنخفضة الدخل، فإن وفده يرى أنه يجب بذل قصارى الجهود للتقيد بذلك الحكم.

٢٥ - واختتم كلمته بقوله إن وفده يؤيد بصدق الآراء التي أعرب عنها الأمين العام في الفقرة ٥١ من التقرير.

٢٦ - **السيد أولارتي** (كولومبيا): قال إن مشكلتـَي تمويل التنمية والدين الخارجي ما زالتا تفتقران إلى حل مرضٍ. ولكي يمكن للبلدان النامية أن تحقق تنمية مستدامة، يلزمها توفر تمويل خارجي، فضلا عن مساعدات وتعاون

تقني من المجتمع الدولي. وبسبب الاختلافات الاقتصادية القائمة فيما بين البلدان النامية، يجب أن تكون مصادر التمويل متباينة. فبالنسبة لأفقر البلدان وأضعفها، يجب أن يأتي التمويل أساسا من برامج الأمم المتحدة الإنمائية ومن التمويل المتعدد الأطراف والثنائي الذي لا يرد، مع توفير مساعدات تقنية مستمرة. ويجب أن يسلم المجتمع الدولي بأن هناك بلدانا لا تتوفر لها قدرة على الاستدانة ولا يمكنها تسديد دينها الخارجي.

٢٧ - ومضى قائلا إن البلدان المتقدمة النمو يجب أن تدرك أن أهداف عولمة الاقتصاد لن تتحقق إلا إذا زادت القوة الشرائية للبلدان النامية. وتحقيقا لهذه الغاية، يرى وفده أنه ينبغي اعتماد التدابير التالية: دفع أسعار معقولة للمنتجات التي تصدرها البلدان النامية؛ وزيادة حجم التحويلات الرسمية من الموارد غير القابلة للرد؛ وتيسير وزيادة حجم تدفقات الموارد المالية، عن طريق الائتمان؛ وتيسير وزيادة دوران رأس المال ونقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي.

٢٨ - واستطرد قائلا إنه يجب في الوقت ذاته جعل البلدان المتقدمة النمو تدرك أن تدهور معدلات التبادل التجاري، التي تتسم بكونها مجحفة بالبلدان النامية، ستصبح عقبة أمام تحقيق أهداف تعزيز الاقتصاد العالمي ونموه وتطوره، التي هي أهداف العولمة. وعلاوة على ذلك، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفهم أن بقاء الملايين من البشر والاستقرار السياسي والاجتماعي للبلدان النامية يتوقفان على استقرار وعدالة أسعار منتجاتها التصديرية.

٢٩ - وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي كمصدر من مصادر تمويل التنمية، شدد الممثل على أن الاستثمار الأجنبي يتميز أساسا بثلاث مزايا على التمويل بالائتمان: فهو آلية فعالة لنقل التكنولوجيا في جميع الميادين؛ ويحسّن روح مباشرة الأعمال الحرة؛ ويكفل أن يكون للبلدان، في عملية تنميتها، شركاء، لا دائنون فحسب، وهو أمر مهم جدا.

٣٠ - واسترسل قائلا إنه بغية إعداد مشاريع قادرة على البقاء ماليا واقتصاديا وتقنيا تتفق مع أولويات واحتياجات البلدان المعنية، يجب على مؤسسات بريتون وودز أن تزيد من حجم ما تقدمه حاليا من مساعدات لتدريب الخبراء من البلدان النامية. ومن الضروري أيضا أن يمول الائتمان الذي تقدمه تلك المؤسسات، ولا سيما البنك الدولي، أكثر من ٥٠ في المائة من التكاليف الكلية للمشاريع. وذكر أن ما تعانيه البلدان النامية من صعوبات في تدبير نسبة الـ ٥٠ في المائة المتبقية عن طريق مواردها الذاتية من مدخراتها المحلية يؤدي إلى تأخر صياغة المشاريع، كما يؤدي إلى زيادة التكاليف بصورة مفرطة، وفقدان الحصائل، ودفع غرامات لعدم استخدام الائتمان. وقال إن كولومبيا ترى أن الوقت قد حان للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية وأنه يلزم أن يجري ذلك خلال الدورة الحالية.

٣١ - واختتم كلمته بقوله إنه فيما يتعلق بالدين الخارجي، فقد تم إيجاد حل للمشاكل القصيرة الأجل عن طريق إعادة جدولة المدفوعات، أو تخفيض أسعار الفائدة، أو إلغاء بعض الديون، إلا أن الحل الهيكلي للمشكلة يتمثل في ضرورة حصول البلدان النامية على أسعار عادلة لمنتجاتها التصديرية وإلغاء القيود والممارسات غير المتكافئة في التجارة العالمية.

٣٢ - **السيد أيواه** (نيجيريا): قال إن أزمة الديون الخارجية قد أصبحت عقبة رئيسية أمام التنمية. ومما زاد الحالة سوءا انخفاض مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدهور شروط التبادل التجاري، وانعدام امكانية التنبؤ بالاستثمار الأجنبي المباشر. وفي حالة البلدان الأفريقية، تتجاوز تكاليف خدمة الديون ٣٠ في المائة من حصائل الصادرات، الأمر الذي يحد على نحو خطير من قدرتها على التنمية. وفي ضوء تلك الحالة، يتعين على المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو ومؤسسات بريتون وودز، أن يعمل على إيجاد حل دائم لمشكلة الديون، يتضمن إلغاء ديون البلدان النامية. وقال إن نيجيريا تؤكد في هذا الصدد على ضرورة قيام نادي باريس بزيادة تحسين شروط نابولي.

٣٣ - وفيما يتعلق بمباردة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، قال إنه من العسير أن يُفهم كيف يمكن للبلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية، أن تواصل برنامجا للاستدامة في الوفاء بأعباء الدين إذا ما استمر تذبذب أسعار السلع الأساسية في السوق العالمية، مع الاضطرار في الوقت ذاته إلى الوفاء بأعباء خدمة الدين. وذكر أن الحاجة إلى تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية على الصعيد القطري تشكل شرطا قاسيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نيجيريا تعتقد أن فرض فترة ذات مسلكين مدتها ثلاث سنوات للمشاركة في برامج استدامة الدين هو أمر غير عملي، بالنظر إلى حالة كثير من البلدان النامية. لذلك ينبغي لمؤسسات بريتون وودز أن تعيد النظر في نسق تنفيذ ذلك البرنامج.

٣٤ - وأضاف قائلا إنه بالنسبة للبلدان النامية التي تواجه صعوبات تتعلق بديونها، يؤدي ثقل عبء الدين الخارجي المتراكم إلى تثبيط الاستثمار ويقوض الجهود التي تبذلها لتنفيذ سياساتها الطويلة الأجل التي تستهدف تعجيل عملية التنمية. واختتم كلمته بقوله إن حل مشكلة الدين يتطلب درجة عالية من الإرادة والالتزام السياسيين من جانب المجتمع الدولي.

٣٥ - **السيد جباري** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده يعلّق أهمية كبيرة على مسألة تمويل التنمية، ويعتقد أنه ينبغي للجنة أن تنظر في مختلف الطرائق وأن تقدم توصيات ملائمة. وأضاف أن جمهورية إيران الإسلامية تؤيد تماما فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية.

٣٦ - ومضى قائلا إن تقرير الأمين العام المعنون "مصادر تمويل التنمية" (A/52/399) يؤكد، في جملة أمور، الدور الحيوي الذي تؤديه المدخرات المحلية وتحويلات الموارد من الخارج بوصفها مصادر لتمويل التنمية. وقال إن البلدان النامية قد استثمرت أكثر مما تسمح به مدخراتها، وهو ما يدل على الجهود الكبيرة التي تبذلها لتعبئة مواردها المحلية من أجل التنمية. ومع ذلك، فإنه يجب ألا يغرب عن البال أن المدخرات المحلية الإجمالية لم تزد في جميع المناطق النامية على مدى العقد الماضي، وهو ما يمكن أن يعزى إلى انخفاض الدخل. وهذا يسهم بدوره في توسيع الفجوة بين البلدان. وبالرغم من أن التوصيات الواردة في التقرير بشأن العوامل التي تؤثر على الادخار في البلدان النامية ضرورية في حد ذاتها، فإنها غير كافية للاستجابة لاحتياجاتها من الموارد المالية.

٣٧ - وفيما يتعلق بالادخار بغرض التحويل الدولي، قال إن دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٧ ذكرت أن بلدا واحدا متقدم النمو قد استوعب تحويلات صافية كبيرة من الموارد من بلدان أخرى. وفي

عام ١٩٩٦، حدثت تحويلات صافية من الموارد الرسمية من البلدان النامية، حيث كانت التدفقات الداخلة إلى تلك البلدان من القروض الرسمية أقل من التدفقات الخارجة المتمثلة في الفوائد وأصل الدين. وأكد على أنه يلزم وضع حد لهذه التدفقات الخارجة من رؤوس الأموال وعكس مسار ذلك الاتجاه. وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز بشدة في المواد الأولية في البلدان النامية.

٣٨ - واسترسل قائلا إن تدفقات رأس المال الخاص لا تستجيب للحاجة الماسة إلى تطوير الهياكل الأساسية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية في البلدان النامية، التي تتطلب قدرا كبيرا من الموارد؛ لذلك ينبغي توجيهها نحو معالجة أولويات التنمية في البلدان النامية مع تجنب تقلبها وما يترتب على ذلك من آثار مزعزعة للاستقرار.

٣٩ - واستطرد قائلا إن ما حدث من انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى لم يسبق له مثيل تترتب عليه آثار خطيرة، وبخاصة لأقل البلدان نموا. فبالإضافة إلى التحول من الموارد الرسمية إلى الموارد الخاصة، يجري توجيه نسبة متزايدة من التدفقات الرسمية نحو المساعدة الإنسانية، الأمر الذي يضر بالأهداف الإنمائية الأطول أجلا. ويلزم أن يقوم المجتمع الدولي، في إطار سعيه لإيجاد حل أطول أجلا، بوضع سياسات ترمي إلى تهيئة بيئة دولية من شأنها أن تمكّن البلدان النامية من المشاركة على نحو فعال في عمليات صنع القرار المتعلقة بقضايا سياسات الاقتصاد الكلي، ولا سيما من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي على تلك العمليات في مؤسسات بريتون وودز.

٤٠ - وأردف قائلا إنه يمكن من خلال عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية أن تعالج، في جملة أمور، القضايا المتعلقة بعكس مسار الانخفاض المطرد في المساعدة الإنمائية الرسمية؛ الأمر الذي يؤدي إلى الوفاء، بحلول عام ٢٠٠٠، بالهدف المتفق عليه دوليا ونسبته ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو؛ وأداء الالتزامات المالية التي قطعت في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي عقدت مؤخرا؛ والوفاء بالالتزامات المتعلقة بتعزيز موارد المؤسسة الإنمائية الدولية؛ وزيادة موارد صندوق النقد الدولي زيادة كبيرة؛ وتنفيذ تدابير تخفيف عبء الدين، بما في ذلك تحويل الدين إلى التزام بالتنمية أو بصون الطبيعة؛ وتخفيض التقلبات في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية؛ وزيادة موارد المصارف الإنمائية الإقليمية بدرجة كبيرة؛ وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق ومعدلات التبادل التجاري للبلدان النامية؛ وتوفير دعم كاف لتوسيع نطاق قاعدة الموارد للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛ وتخفيض النفقات العسكرية دعما للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو والتنمية؛ واستطلاع إمكانية إعادة تخصيص موارد الإعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو وتوجيهها لأغراض تنمية البلدان النامية. واختتم كلمته بقوله إنه يمكن أيضا البحث في مصادر ابتكارية أخرى لتمويل التنمية.

٤١ - **السيدة ماكدونالد** (نيوزيلندا): قالت إنه يسرها أن التقرير الذي أعدته الأمانة العامة (A/52/399) يعترف بأهمية التدفقات المالية الخاصة. وذكرت أن تهيئة بيئة اقتصادية وتنظيمية تمكينية هو أمر أساسي لاجتذاب هذه التدفقات، وينبغي أن تتضمن تدابير من قبيل تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، والإصلاح الاقتصادي وإصلاح الإدارة العامة، وتحقيق التحرر المالي.

٤٢ - ومضت قائلة إن المساعدة الإنمائية الرسمية تيسر تهيئة هذه البيئة عن طريق حفز الاستثمار الخاص، وتشجيع استقرار الاستثمارات، وتوفير المساعدات اللازمة لأكثر البلدان فقرا. وقالت إن وفدها يرى أن المساعدة الإنمائية الرسمية تساعد على سد الثغرات التي يخلفها القطاع الخاص، التي تتخذ قراراته الاستثمارية من منطلق نقدي بحت. وذكرت أن معظم ما تقدمه نيوزيلندا من مساعدة إنمائية رسمية في منطقة المحيط الهادئ توجه نحو التعليم والتدريب، حيث لا يعتبر الاستثمار الخاص نشطا بصورة خاصة بعد. وذكرت أن وفدها يشعر بالقلق إزاء انخفاض مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة وإزاء تركز التدفقات المالية في عدد محدود من البلدان النامية.

٤٣ - وأعربت عن أسفها لأن البيانات المعروضة في الجدول ٢ من التقرير، وهي البيانات المستندة إلى إحصاءات مصدرها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لا تعكس ما أنفقته نيوزيلندا مؤخرا على المساعدة الإنمائية الرسمية. ويرجع ذلك إلى الاختلاف بين السنتين الماليتين للجنة ولنيوزيلندا، التي ما برحت مخصصاتها للمساعدة الإنمائية الرسمية تنمو من حيث كل من القيمة الحقيقية وكنسبة مئوية من نفقات الحكومة المركزية. وقد بلغت تلك المخصصات في السنة المالية ١٩٩٦ - ١٩٩٧ لنيوزيلندا ٠,٢٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

٤٤ - واختتمت كلمتها بقولها إن وفدها يؤيد اقتراح الأمين العام بعقد جزء رفيع المستوى من الجمعية العامة بشأن تمويل التنمية.

٤٥ - **السيد البنّاي** (الكويت): قال إن ثمة عملية متسارعة لتحقيق العولمة الاقتصادية ما برحت تجري منذ أوائل التسعينات. وقد استفادت بعض البلدان، ولا سيما بلدان شرق آسيا، من آثار العولمة وحققت معدلات نمو اقتصادي عالية ، في حين عانت بلدان أخرى، وبخاصة بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، من الآثار السلبية لتلك العملية. وبالرغم من النمو الذي شهدته البلدان الأفريقية، والذي وصل معدله إلى ٣ في المائة، وما سجل في بعض بلدان أمريكا اللاتينية من مؤشرات إيجابية، فإنه يتعين على بلدان كثيرة أن تتحمل عبء الدين الخارجي، الذي يعتبر إحدى العقبات الرئيسية التي تعرقل التنمية. وتدل بعض المؤشرات على أن المشكلة آخذة في التفاقم: ففي نهاية عام ١٩٩٦، تجاوز حجم الديون الخارجية للبلدان النامية ١,٦ تريليون دولار، وارتفع بمبلغ ١١٠ بلايين دولار في تلك السنة وحدها، بما يمثل زيادة نسبتها ٦,٤ في المائة عن مستوى السنة السابقة. وهذا يعني أن البلدان المدينة كان عليها أن تخصص جزءا كبيرا من دخلها لخدمة الديون، مما أضر ببرامجها الإنمائية. وساعدت تلك الحالة على توسيع الفجوة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

٤٦ - ورحب في ذلك الصدد بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين التي اتخذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهي المبادرة التي تمثل خطوة هامة جدا نحو حل تلك المشكلة. وطلب من هاتين المؤسستين الدوليتين أن تنقحا الشروط المفروضة على الدول التي تطلب مساعدات لتحسين حالتها الاقتصادية وتنشيط عملية التنمية، وحث جميع البلدان المانحة والبلدان الأعضاء في نادي باريس على مواصلة دراسة مشكلة إعادة جدولة الديون بغية التوصل إلى صيغ أكثر قبولا.

٤٧ - وفيما يتعلق بالحلول المقترحة لمشكلة الديون، وجه الانتباه إلى مبادرة بلده التي تدعو إلى إلغاء دفع الفوائد على القروض من أجل تخفيف عبء الدين على أفقر البلدان. وذكر أن الكويت ما برحت منذ استقلالها في عام ١٩٦١ في طليعة البلدان التي تقدم مساعدات إنمائية للدول الأخرى. وتمثل تلك المساعدة نسبة ٨,٤ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، وهي من أعلى المعدلات في العالم، وتعكس اهتمامها برفع مستوى معيشة البلدان النامية عن طريق مساعدتها على تعزيز هياكلها الأساسية الاقتصادية.

٤٨ - واسترسل قائلا إن العالم النامي بحاجة ماسة إلى عولمة الاقتصاد العالمي لتحقيق مزايا حقيقية، ولكن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا من خلال تدفق رأس المال ونقل التكنولوجيا الملائمة لتنشيط عملية التنمية، وتوسيع نطاق الأسواق، وتحسين القدرة التنافسية بهدف إيجاد عالم أكثر ترابطا وتداعما، وضمان توزيع فوائد العولمة توزيعا منصفا.

٤٩ - **السيد بريندرغاست** (جامايكا): تكلم بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، فقال إن مشكلة الدين الخارجي ما زالت هي الشاغل الرئيسي للمجتمع الدولي، وبخاصة للبلدان النامية، وإن كانت حالة ديونها قد استمرت في التحسن، وفقا لما جاء في تقرير الأمين العام (A/52/290). وقال إن تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٧ يذكر أن ما حدث من ارتفاع حجم الديون بنسبة ٧,٢ في المائة قد قابلته زيادة كبيرة في حجم صادرات البلدان النامية وناتجها القومي الإجمالي ككل، حيث انخفضت نسبة الدين إلى الصادرات من نحو ١٨٠ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ١٥١ في المائة في عام ١٩٩٥. بيد أنه ينبغي ألا يسمح لتلك الأرقام أن تخفي حقيقة أن ثمة بلدان معينة تواجه مشاكل حادة فيما يتعلق بالدين: فما زالت ديون البلدان المنخفضة الدخل ثقيلة، وكانت نسبة الدين إلى الصادرات لأشد البلدان مديونية ٤٢١ في المائة في عام ١٩٩٥.

٥٠ - وأعرب عن ترحيبه بالمبادرات والخطط والاستراتيجيات التي أعلنت على مدى السنوات كوسيلة لتخفيف عبء ديون البلدان النامية، ولكنه ذكر أن الاستراتيجية الدولية المتعلقة بالديون لم تنجح بالنسبة للكثير من البلدان حيث أن عمليات تسديد الدين التي اضطلع بها بتضحيات كبيرة وتكلفة اجتماعية واقتصادية عالية تتجاوز قدرتها على الدفع.

٥١ - ومضى قائلا إن دراسة التقدم المحرز في تطبيق مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين تُبين أن عدد البلدان الذي يمكن أن يستفيد من المبادرة آخذ في التناقص بسبب القيود المفروضة على التمويل والإصرار على أن تكون ذات سجل طويل من الأداء السليم. وقال إن مجموعة الـ ٢٤ قد أحاطت علما في اجتماعها الأخير بالاتفاقات الأولية المتعلقة بتنفيذ المبادرة ودعت إلى التعجيل بوضع الاتفاقات في صيغتها النهائية لكي تتاح الفرصة للبلدان المستوفية للشروط أن تستفيد منها. وأضاف أن وفده يرحب بالتوصية التي أصدرها مجلس البنك الدولي بتخصيص مبلغ إضافي قدره ٢٥٠ مليون دولار من فوائض البنك للصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالدين للوفاء بحصة البنك في تخفيف عبء الدين ولتحويل مبلغ يصل إلى ١٥٠ مليون من حقوق السحب الخاصة من مرفق التكيف الهيكلي المعزز لتمويل العمليات الخاصة التي يقوم بها ذلك المرفق بموجب المبادرة. كما يُرحب وفده بمقترحات الحكومة البريطانية بشأن المبادرة، التي قدمت بوصفها "ولاية موريشيوس"، والتي

تستهدف تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالدين من الشروع بحلول عام ٢٠٠٠ في عملية تحقيق حل مستدام لمشاكلها المتعلقة بالدين.

٥٢ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من تلك التطورات، ما زال هناك عدد من القضايا المعلقة، بما في ذلك تمويل عمليات تخفيف عبء الدين، وتشاطر العبء بين الدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف وفيما بين الدائنين المتعددي الأطراف ذاتهم، ومعايير الاستحقاق لتخفيف عبء الدين، وفترة الانتظار، والظروف غير المواتية التي يبدأ عندها تطبيق عملية تخفيف عبء الدين المتعدد الأطراف. وهناك أيضا حاجة إلى أخذ الوضع الاقتصادي لكل بلد بعين الاعتبار، بما في ذلك العبء المالي لديونه، عند تحديد قدرته على استدامة الوفاء بأعباء الدين.

٥٣ - واسترسل قائلا إنه يلزم توجيه الاهتمام إلى مشاكل ديون البلدان المتوسطة الدخل التي ما برحت تفي بخدمة ديونها بتكلفة عالية. فمن بين الـ ٥١ بلدا التي يوردها البنك الدولي بوصفها بلدانا نامية شديدة المديونية، هناك ١٣ بلدا متوسطة الدخل. ويلزم ضمان استمرار ورود مستويات كافية من التحويلات الإيجابية الصافية إلى تلك البلدان، فضلا عن وجود توازن بين التمويل التساهلي وغير التساهلي من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف.

٥٤ - ومضى قائلا إن الاستراتيجية التي تستهدف تخفيف عبء الدين لأشد البلدان فقرا لم تُحقق النجاح المنشود، بالرغم من التوسع في الشروط التساهلية. وفي حين أن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تعد وسيلة لضمان تحقيق حل دائم لمشكلة الدين، فإن هناك ما يبرر النظر في إجراء تعديلات أخرى على شروط الأهلية وتقديم مساعدات خاصة. ويمكن توفير التمويل الإضافي اللازم عن طريق بيع جزء من احتياطيات الذهب الموجود لدى صندوق النقد الدولي لتكملة الموارد الحالية. وذكر في ذلك الصدد أن وفده يكرر النداء الذي وجه في الاجتماع الأخير لوزراء مالية الكمنولث، الذي أكد على ضرورة أن يُبدي نادي باريس المرونة عند الضرورة، وأن يستيقن من مدى كفاية ترتيبات التمويل والاتفاق المبكر على تمويل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، وأن يقوم البنك الدولي بدراسة وضع البلدان الشديدة المديونية التي تكون ديونها أساسا للمؤسسات المتعددة الأطراف لمنحها فرصة لكي تتمكن من تخفيف عبء الدين في وقت مبكر وبالكامل، وكذلك الحاجة إلى أن يظهر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قدرا أكبر من الانفتاح في تحليلاتهما لمدى استدامة الدين.

٥٥ - **السيد الهيتي** (العراق): قال إن وفده يشيد بتقرير الأمين العام المتعلق بحالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٧ (A/52/290) ولكنه شعر بخيبة أمل من بعض استنتاجاته، التي تصور المشاكل الهائلة التي تعاني منها البلدان المثقلة بالدين.

٥٦ - ومضى قائلا إن البلدان النامية تعاني من أزمات اقتصادية ناجمة عن عبء الديون الخارجية والتجارية والثنائية والمتعددة الأطراف، التي تترتب عليها آثار سلبية بالنسبة لبرامجها الإنمائية؛ ولذلك يلزم إيجاد حل دائم يتضمن تخفيض حجم الالتزامات المتعلقة بالديون وخدمة الديون. وسيتعين إيجاد هذا الحل عن طريق المفاوضات بين البلدان المدينة والجهات الدائنة (المؤسسات المالية)، التي يجب أن تأخذ في الاعتبار أن إعادة

جدولة الديون ينبغي أن تعمل لمصلحة البلدان النامية وأن تكون خالية من أي نوع من الشروط السياسية. وينبغي للتدابير الابتكارية التي تستهدف تخفيف عبء الدين أن تكفل حدوث تحويل صاف للموارد إلى البلدان النامية بغية تجهيزها بالوسائل اللازمة لتنشيط نموها الاقتصادي. ولذلك يجب بذل جهود لتهيئة بيئة دولية مواتية عن طريق تكثيف التعاون من أجل التنمية، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق وشروط التبادل التجاري، ونقل التكنولوجيا. كما يتعين الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من النظام المالي، بما في ذلك منح شروط تساهلية، ونقل موارد جديدة ومتجددة إلى البلدان النامية.

٥٧ - واستطرد قائلا إن الجمعية العامة رحبت في قرارها ١٩٨/٤٧ بإبرام عدة اتفاقات بشأن ديون المصارف التجارية وتخفيض خدمة الديون ودعت إلى التنفيذ المبكر للشروط المحسنة المعروضة حاليا من نادي باريس على البلدان المنخفضة الدخل. وينبغي أن يقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باستعراض الترتيبات الراهنة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إعادة توجيه التدفقات الرأسمالية بما من شأنه تمكين البلدان النامية من توليد الأموال اللازمة لتنميتها. وينبغي أن تكون القروض الممنوحة للبلدان النامية بشروط تساهلية ولفترات طويلة، بحيث تتمكن تلك البلدان من تمويل برامجها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية دون شروط سياسية.

٥٨ - واختتم كلمته بقوله إن العراق، الذي صوت مؤيدا للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة وحركة بلدان عدم الانحياز بشأن الموضوع، يؤمن بأن البلدان النامية المدينة، والبلدان المتقدمة النمو، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ينبغي أن تشارك في بحث النهج الذي يتخذ تجاه مشكلة الديون، بحيث يمكن تنفيذ استراتيجية مصممة حقيقة لتخفيف عبء الدين.

٥٩ - **السيد ريشيتنياك** (أوكرانيا): قال إن حجم أزمة الديون الخارجية، التي لها أثر سلبي بصفة خاصة على البلدان النامية، وأقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يوضح مرة أخرى أنه يلزم الاستجابة لها بصورة عاجلة وكافية وعملية المنحى إذا أريد تحقيق تنمية مستدامة على الصعيد العالمي. ولهذا السبب، أعرب عن ترحيبه بالخطوات التي اتخذت في إطار نادي باريس لتخفيف عبء الدين على البلدان المنخفضة الدخل، فضلا عن شروط نابولي، وشروط تورنتو، والإجراءات الأخرى المتوخاة في مؤتمرات قمة هاليفاكس وليون ودينفر للبلدان الصناعية الرئيسية السبعة.

٦٠ - ومضى قائلا إنه يلزم في الوقت ذاته تقديم مساعدات أخرى إلى البلدان المدينة، بالنظر إلى ارتفاع مستوى أصل ديونها وخدمة ديونها؛ ويجب أن تكون استراتيجية حل الأزمة مصحوبة بتوفير بيئة اقتصادية دولية داعمة من حيث معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وتدفقات الموارد المالية، وزيادة الطابع الديمقراطي للممارسات التجارية، وتوفير إمكانية الحصول على التكنولوجيات المتقدمة، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة الدولية.

٦١ - واستطرد قائلا إن المساعدات المتعددة الأطراف التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية تؤدي دورا مهما في ذلك الصدد. وأعرب عن ترحيبه بالمبادرة الجديدة لتخفيف عبء الدين التي وضعتها مؤسسات بريتون وودز في السنوات الأخيرة. وقال إن تلك المبادرة ينبغي أن تكون مصحوبة باعتماد سياسات اقتصادية سليمة

وعمليات تكيف هيكلي، وأن تكون مصحوبة كذلك بتعاون وثيق بين البلدان المتضررة والدول الأخرى في المجالات الحاسمة من قبيل نقل التكنولوجيا وإمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

٦٢ - واسترسل قائلا إنه من المهم علاوة على ذلك اعتماد نهج خاص تجاه مشاكل ديون كل بلد لكي يتسنى تحديد تدابير التخفيف الملائمة. وهذا النهج له أهمية خاصة بالنسبة لبلده؛ حيث أن حالة ديونه الخارجية قد تفاقمت بسبب ما يقتضيه تحويل اقتصاده الوطني، وتحويل مجمعه العسكري - الصناعي، وعلى وجه الخصوص، التخفيف من الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل من زيادة إنفاقه في الميزانية. واختتم كلمته بقوله إنه يتطلع إلى حدوث تطورات إيجابية في حل تلك المشاكل في المستقبل القريب.

٦٣ - السيد بيتي (المراقب العام لسويسرا): قال إن تقريري الأمين العام بشأن مصادر تمويل التنمية (A/52/399) والتكامل المالي العالمي (A/52/406) يعطيان صورة دقيقة عن حالة التحويلات المالية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛ وأكد على استعداد بلده للمشاركة في الأنشطة التي ترمي إلى تحسين هذه التحويلات بدرجة ملموسة، ولا سيما لصالح البلدان النامية الأكثر فقرا.

٦٤ - ومضى قائلا إن تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين قد سار بخطى سريعة خلال الأشهر الستة الماضية؛ فقد وصلت بالفعل ثلاثة بلدان إلى نقطة القرار، وأجريت لثلاثة بلدان أخرى التحليلات الأولية لإمكانية استدامة الوفاء بأعباء الدين. بيد أنه أعرب عن قلقه إلى حد ما إزاء القيود المالية والمخاطر الناجمة عن ذلك التي تواجهها المبادرة. ونتيجة لتلك الحالة، قد تكون شروط التخفيف دون ما ينبغي، بينما في الوقت ذاته، قد تكون أهداف الاقتصاد الكلي الموضوعة طموحة أكثر مما ينبغي في سياق برامج التكيف الهيكلي التي تضطلع بها البلدان المعنية.

٦٥ - واستطرد قائلا إنه علاوة على ذلك أصبح من الواضح أن الإطار الحالي لتخفيف عبء الدين الذي يعرضه نادي باريس لن يكون كافيا للتوصل إلى حالة الاستدامة في عدد كبير من البلدان. ونظرا إلى أنه ليس من الواقعي أن يفترض أن يتجاوز نادي باريس المستوى الراهن لتخفيض الديون وهو ٨٠ في المائة، فإنه ينبغي لجميع الجهات المانحة أن تبذل جهودا إضافية كبيرة لكفالة تمويل الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالدين. ونظرا لما أظهرته الجهات المانحة الكبيرة من إحجام في هذا الشأن، فإنه ينبغي للأمم المتحدة أو مؤسسات بريتون وودز أن تستطلع امكانية قيام الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالمساهمة في آلية تخفيف عبء الدين عن البلدان الفقيرة المثقلة بالدين.

٦٦ - واسترسل قائلا إن ثمة مجالا آخر لقلق حكومته هو تصميم معايير الاستدامة المالية، وهي المعايير التي يمكن تحسينها بدرجة كبيرة لضمان معاملة جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالدين معاملة منصفة ومتكافئة. وبالرغم من احراز بعض التقدم في هذا الصدد، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، ويتعين على المانحين الثنائيين اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن تحقق المبادرة النتائج المرجوة منها. ويمكن للبلدان المدينة ذاتها أن تقوم بدور أقوى إذا تولت بنفسها عملية تحليل استراتيجية الدين. واختتم كلمته بقوله إنه تحقيقا لتلك الغاية، قرر بلده، بالاشتراك مع الدانمرك والسويد والنمسا، الشروع في برنامج لبناء القدرات لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالدين.

٦٧ - **السيد إيمه** (أوغندا): قال إنه يتفق تماما مع ما جاء في البيان الذي أدلى به وفد جمهورية تنزانيا المتحدة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفيما يتعلق بمسألة تمويل التنمية، شدد على التعليقات التي وردت في التقرير ذي الصلة للأمين العام بشأن الحاجة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لكي يمكن بلوغ الهدف المتفق عليه ونسبته ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وذلك في الوقت الذي حدث فيه، لسوء الحظ، انخفاض ملحوظ في التحويلات الصافية للموارد من البلدان النامية، بالرغم من أن هناك حاجة إلى هذه المساعدة أكثر من أي وقت مضى. وأشاد بالبلدان القليلة التي بلغت هدف الـ ٠,٧ في المائة أو تجاوزته وناشد جميع البلدان المتقدمة النمو أن تبذل قصارى جهدها للوفاء بالتزاماتها الدولية.

٦٨ - وأعرب عن تأييده لعقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية، واقترح أن يتم، في إطار التحضير للمؤتمر، تعيين فريق من الشخصيات البارزة من جميع المناطق الجغرافية لدراسة مشاكل تمويل التنمية وتقديم توصيات محددة لكي ينظر فيها في المؤتمر.

٦٩ - واستطرد قائلا إن حكومته قامت على الصعيد الوطني على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية بزيادة الموارد المحلية المخصصة لتمويل التنمية زيادة كبيرة، ولكنها مازالت بحاجة إلى موارد خارجية، من مصادر خاصة ورسمية على السواء، لكي تواصل معدلات النمو الحالية. واختتم كلمته بأن أعرب عن تقديره للمساعدة التي تلقاها بلده حتى الآن، ولكنه أعرب عن أمله في أن يواصل شركاء التنمية لبلده تزويده بالمساعدة.

٧٠ - **السيد شكري** (ماليزيا): تكلم أيضا بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (اندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وميانمار)، فأعرب عن تأييده للآراء التي أبدتها مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأعرب عن قلقه إزاء حالة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، التي لم تستفد بصورة كاملة من نتائج جولة أوروغواي وتحرير التجارة العالمية، والتي مازالت مثقلة بعبء الدين ومشاكل التكيف الهيكلي.

٧١ - ومضى قائلا إن من دواعي القلق الرئيسية الذي تشغل بال البلدان النامية هو الاتجاه إلى تخفيض التدفقات الرسمية، وبخاصة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتهميش البلدان الأفريقية، (بما في ذلك من جانب القطاع الخاص، "شريك" التنمية الجديد للحكومات) التي لا تحقق أرباحا سريعة. وقال إن ما حدث من انخفاض مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، والذي يتوقع أن يكون أكثر وضوحا في السنة الحالية، ترتبت عليه آثار سلبية بصفة خاصة بالنسبة لافريقيا، وهي المنطقة التي تتوفر لها أقل إمكانية للوصول إلى أشكال التمويل الأخرى والأكثر اعتمادا على هذا النوع من تدفقات المعونة. وفي ضوء تلك الحالة، يلزم أن تنفذ بأسرع ما يمكن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٧٢ - واستطرد قائلا إنه يبدو من المحتم أيضا أن يحدث بعض الانخفاض في التدفقات التساهلية الى البلدان المنخفضة الدخل من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف، في الوقت الذي اعتمدت فيه أغلبية تلك البلدان استراتيجيات وسياسات وممارسات مفضية الى النمو الاقتصادي، بما في ذلك فتح اقتصاداتها أمام ضغوط السوق العالمية. وبالرغم من تلك التدابير، فإن أكثر بلدان العالم فقرا ليست مزودة بدرجة كافية بالموارد البشرية

والرأسمالية لمواجهة بيئة أخذت تتسم بتزايد المنافسة، ومن غير المرجح أن توفر المصادر الخاصة الموارد اللازمة، حجما أو نوعا، لتلبية تلك الاحتياجات. لذلك هناك احتمال أن يزيد تهميش تلك البلدان من الاقتصاد العالمي وأن يقدم الى الجيل المقبل تحد أكبر.

٧٣ - واسترسل قائلا إن من أهم التطورات في عملية عولمة الأسواق المالية هو اشتداد التقلب في أسعار الصرف، وهي ظاهرة شوهدت مؤخرا في بلدان جنوب شرق آسيا وجعلت الكثير من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أكثر قابلية للتأثر وزادت من صعوبة إدارة الاقتصاد الكلي على الصعيد المحلي. ويلزم أن تقوم البلدان المعنية بمناقشة الحلول التي تستهدف التغلب على تقلب أسعار العملات في المنطقة والتعلم من خبرات البلدان التي كانت محظوظة بحيث قطعت شوطا كبيرا على طريق الازدهار.

٧٤ - ومضى قائلا إنه يتعين على المجتمع الدولي في المرحلة المصيرية الراهنة أن يتخذ قرارا بشأن قضية بالغة الأهمية، ألا وهي ما إذا كانت تتوفر موارد دولية كافية لتمويل الأولويات والاحتياجات الآخذة في الزيادة. وإذا كانت الإجابة بنعم، ينبغي أن يتبعها بالتالي إظهار الإرادة السياسية اللازمة. واختتم كلمته بقوله إنه يلزم اتخاذ إجراءات حاسمة للوفاء بالالتزامات التي قطعت في مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة: فالمشاكل العالمية تتطلب حلولا عالمية وموارد عالمية.

٧٥ - **السيد تالبوت** (غيانا): قال إن وفده يتفق تماما مع البيان الذي أدلى به ممثل تنزانيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وكذلك مع البيان المتعلق بالدين الخارجي الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية. وفيما يتعلق بموضوع البند ٩٥ (أ) من جدول الأعمال، أشار إلى أن تمويل التنمية يمثل موضوعا محوريا في اقتراح الرئيس الراحل شدي جاغان المتعلق بإنشاء نظام إنساني عالمي جديد يتضمن تعبئة الموارد لمعالجة الأسباب الهيكلية للفقر والتخلف وإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام المالي والنقدي الدولي.

٧٦ - ومضى قائلا إن تمويل التنمية يتطلب الاضطلاع بعملية تغيير عاجلة وربما حتمية. وبالرغم من أنه لا يوجد أي عجز في الأفكار المتعلقة بمصادر وآليات تمويل التنمية، يجب أن يؤخذ في الحسبان المصير الذي أصاب "مكاسب السلم" وتشجيع الاتفاقات المتعلقة بالأفكار العملية التي تكون مقبولة لدى المجتمع الدولي ككل. ويلزم ذلك بصفة خاصة في الوقت الذي تتناقص فيه المساعدة الإنمائية الرسمية والذي ما زالت فيه التدفقات الرأسمالية الخاصة مركزة في حفنة من البلدان بينما يترك عدد كبير من البلدان النامية لتدبير أموره بموارد منقوصة بدرجة كبيرة لتحقيق أهدافه الإنمائية. وقال إن وفد غيانا يعتقد أن الوقت قد حان لكي تتصدى الأمم المتحدة لتلك القضية بأسلوب يتسم بالصراحة والتركيز والمنهجية.

٧٧ - واسترسل قائلا إن حكومة غيانا قد تبنت اقتراحات، مثل ضريبة توبين وغيرها من الضرائب التي لها إمكانية توليد قدر كبير من الموارد. وفي جلسات الاستماع العالمية بشأن التنمية، التي عقدت في عام ١٩٩٤، كان هناك قدر كبير من الدعم للمقترحات التي تدعو إلى تطبيق بعض أشكال الضرائب لتمويل أنشطة الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة. وينبغي أن تدرس تلك الأفكار على الصعيد الحكومي الدولي لكي يمكن تحقيق تقدم في البحث عن سبل جديدة وابتكارية للتمويل المتعدد الأطراف. ومن الجدير بالذكر في ذلك الصدد

ما جرى مؤخرا من اعتماد الجمعية العامة للاقتراح الذي قدمته حكومة اليابان في سياق خطة للتنمية والذي مؤداه أنه ينبغي استخدام الوفورات المحققة من إصلاح الأمم المتحدة في الأغراض الإنمائية، وهي فكرة ضمنها الأمين العام في مقترحاته المتعلقة بالإصلاح.

٧٨ - وأردف قائلا إن مشكلة الدين الخارجي ترتبط ارتباطا عضويا بتمويل التنمية. وفي حين توجد دلائل تشير إلى حدوث تحسن عام في حالة ديون البلدان النامية بالنسبة الى الصادرات، فإنه بالنسبة للكثير منها، وبخاصة البلدان المنخفضة الدخل والأقل نموا، ما زالت الحالة حرجة. ولاحظ في ذلك الصدد، أن تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، التي أعلنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لم تحقق ما كان منتظرا منها وهناك عدم تيقن بشأن ما إذا كان سيوفر تمويل كاف لتنفيذها بالكامل.

٧٩ - واستطرد قائلا إن غيانا، بوصفها بلدا مسوفيا لشروط تخفيف عبء الدين بموجب المبادرة، يتطلع الى اختتام المفاوضات المتعلقة بهذه القضية في وقت مبكر. كما ترحب غيانا بالمقترحات التي قدمتها مؤخرا حكومة المملكة المتحدة في اجتماع الكومنولث المتعلق بالتمويل، التي يطلق عليها "ولاية موريشيوس"، وتثني على تلك الحكومة للنهج البناء الذي اعتمدته في السنوات الأخيرة بشأن قضية الديون. وما زالت غيانا تعتقد بأن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يتعين عليهما الاضطلاع بدور هام في رصد أثر المبادرة، وأنه ينبغي لهما أن يقوما، حيثما يقتضي الأمر وبالتشاور مع مؤسسات بريتون وودز، بإصدار توصيات من أجل تعزيزها. فمثلا ينبغي أن يمحص بعناية خاصة أثر المبادرة في تخفيف حدة الفقر على الصعيد المحلي.

٨٠ - واختتم كلمته بقوله إن البلدان النامية ما زالت بحاجة الى أن تزود بقدر كبير من الموارد الخارجية على الصعيد الوطني، ولكنها بحاجة أيضا الى أن تعطى صوتا وأن تنصف في المجالس الدولية المعنية بالقضايا المالية والنقدية.

٨١ - **السيد فتاح** (مصر): طلب من الأمانة العامة أن توضح الأسباب التي دعت إلى التأخير في إصدار عدد من الوثائق المتعلقة بالبند قيد النظر. وقال إن الجمعية العامة تعمد كل سنة إلى اتخاذ قرار يقضي بأن تكون الوثائق متاحة باللغات الرسمية قبل بدء الدورة بستة أسابيع. وأضاف أن التأخير يثير شواغل بشأن كفاءة عمل اللجنة، حيث لا يتمكن المندوبون من إعداد بياناتهم. وعلى وجه الخصوص، أعرب عن رغبته في أن يعرف السبب في أن التقرير المتعلق بالتكامل المالي العالمي (A/52/406)، الذي طلبته الجمعية العامة قبل سنتين، لم يصدر إلا في ذلك اليوم. وأضاف أنه يرغب أيضا في الحصول على معلومات بشأن حالة التقارير الأخرى التي لم تصدر بعد. واختتم كلمته بقوله إنه يجب اتخاذ خطوات لضمان عدم تكرار حدوث هذه المشاكل في المستقبل.

٨٢ - **السيد كينيبورغ** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أعرب عن قبوله للنقد المتعلق بالتأخر في إصدار الوثائق، ولكنه طمأن اللجنة بأن الأمانة العامة قد فعلت كل ما في وسعها لتيسير عمل اللجان. وقال إنه بالرغم من أن التقرير قد طلب قبل سنتين، فإن البند المتعلق بالتكامل المالي العالمي يلزم أن يكون مستكملا للغاية وأن يتضمن بيانات معقدة جدا. لذلك كان من اللازم استعراض وثائق عديدة.

٨٣ - ومضى قائلا إنه حدث تبادل بناء جدا للآراء بشأن مضمون البنود وحدثت تغييرات سريعة جدا في هذا المجال. فقبل بضع سنوات فقط، كان سيكون من غير المتصور أن تجري مناقشة في اللجنة بشأن حجم التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية. وذكر أن الأسواق المالية الخاصة تتميز برد فعلها السريع جدا وهي تقوم حاليا بتحليل الحالة في البلدان النامية. وبالرغم من أنه ذكر أن الأسواق قد أغفلت الكثير من البلدان، فإنه من المرجح جدا أنه بعد إجراء تعديلات طفيفة على سياسات الأسواق المالية، ستنجذب تلك الأسواق إلى بعض البلدان التي تغاضت عنها حتى الآن.

٨٤ - وأردف قائلا إنه نظر إلى أن اقتصادات تلك البلدان محدودة النطاق نسبيا، فإن تزويدها بمبالغ محدودة نسبيا أيضا يمكن أن يحقق نتائج كبيرة.

٨٥ - ومضى قائلا إنه قد أعرب عن القلق إزاء تقلب وضعف الأسواق الناشئة. وهذه مشكلة حقيقية لا يوجد لها أي حل حتى الآن. وتتسم هذه المشكلة بجوانبها العديدة التي يتعين دراستها دراسة متأنية. ويتمثل أحد أسباب تقلب التدفقات المالية في عدم كفاية الهياكل الأساسية والمؤسسات في البلدان النامية. وأضاف أن الجميع يسلم بالدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في بناء المؤسسات والهياكل الأساسية في تلك البلدان. وبالرغم من الاعتراف بالمشكلة، يبدو أنه لا يوجد هناك أي اتفاق حتى الآن بشأن كيفية معالجتها.

٨٦ - وفيما يتعلق بمشكلة الديون، قال إنه قد حدثت بعض التغييرات، ولكن لسوء الحظ، ما زالت هناك أمور كثيرة على حالها. وذكر أن البلدان الأشد تضررا هي البلدان المنخفضة الدخل التي تعد، لذلك السبب ذاته، في موقف أسوأ لمعالجة المشكلة. وخلال العقد الماضي، بذلت جهود هائلة لإيجاد حلول حقيقية ومستدامة لمشكلة ديون البلدان الأكثر مديونية. وقال إنه دون الدخول في التفاصيل التقنية لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، من المهم أن تنظر أسواق الائتمان الخاصة إلى المبادرة باعتبارها باقية ومستدامة لكي تتمكن أقل البلدان نموا من اجتذاب رأس المال الخاص كما فعلت بلدان أخرى.

٨٧ - وفيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، قال إن الأمانة العامة تود أن تعلن أن الاستعراض المشترك لهذا التعاون يجري حاليا تحت رئاسة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيقدم التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته التي ستعقد في صيف عام ١٩٩٨. أما فيما يتعلق بالاجتماع المعتزم أن يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المؤسسات المالية، فيجري استعراض الجوانب المتصلة بالسوقيات (التوقيت والمضمون، الخ) وسيخطر المجلس بمجرد التوصل إلى اتفاق بشأنها.

٨٨ - **السيد فتاح** (مصر): قال إن التفسيرات التي قدمتها الأمانة العامة للتأخير في إصدار الوثائق ليست مقنعة. فالوثائق لا يبدو أنها تتضمن معلومات حديثة: حيث أن مقدمة الوثيقة A/52/406 فقط هي التي تتضمن إشارة إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ والاضطراب المالي الذي حدث في جنوب شرق آسيا؛ ولم يرد في متن الوثيقة أي ذكر على الإطلاق للأزمة. وعلاوة على ذلك، فإن نظام إصدار "إضافات" يجعل من الممكن أن تدخل

أية معلومات تظهر في آخر لحظة في أي وثيقة. وشدد على أنه يجب في المستقبل مراعاة الحدود الزمنية المقررة.

٨٩ - **السيد هابسورو** (اندونيسيا): أعرب عن اتفاقه مع ممثل مصر. وقال إن التأخر في إصدار الوثائق يحد من فرص إجراء مناقشة موضوعية. وأضاف أنه سيكون شاكرا لو أن الأمانة العامة أجابت على الأسئلة التي طرحها وفد اندونيسيا في بيانه بشأن البند قيد النظر.

٩٠ - **السيد أوجيمبا** (نيجيريا): قال إنه يؤيد الملاحظات المتعلقة بمشكلة تأخر إصدار الوثائق وإنه سيكون من المفضل أخذ الكلمة لمدة ٥ أو ١٠ دقائق وتنفيذ الإجراء الذي اقترحه وفد اندونيسيا. وأعرب عن رغبته في أن يعرف السبب في قيام الأمانة العامة بنشر معلومات عن الصيغ غير المحررة من الوثائق في اليومية؛ حيث أن عمل اللجنة لا يمكن أن يسير إلا إذا توفرت الوثائق في موعدها.

٩١ - **السيد كينيبورغ** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أحاط علما بالمشكلة التي أثارها وفد مصر بشأن الوثائق وقال إنه بالنظر الى الحاجة الى التقيد بالقواعد الجديدة المتعلقة بتقديم التقارير، تواجه الأمانة العامة أحيانا بمعضلة اضطرارها الى حذف بعض التحليلات بسبب طول الوثائق. بيد أنه اعترف بأن حذف أية اشارة الى الأزمة التي حدثت في جنوب شرق آسيا من الوثيقة A/52/406 ربما لم يكن قرارا حكيما.

٩٢ - وردا على الشاغل الذي أعرب عنه وفد اندونيسيا فيما يتعلق بالمسائل الفنية المتصلة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، قال إنه يرى أن اللجنة قد تحصل على اجابات أصح من ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومع ذلك، فإنه بالنظر إلى أن المبادرة جديدة نسبيا، يجب على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبلدان المدينة أن تواصل صقل معايير الأهلية ومدتها وغيرها من الجوانب الفنية المتعلقة بتنفيذها بغية ضمان أخذ كامل أصل الدين بعين الاعتبار. وقال إن هذا أعقد كثيرا مما يمكن تصوره. وقال إنه لا يعتقد بأنه أكثر الأشخاص تأهيلا لتوضيح المسائل الفنية أو أنه يمكنه التحدث باسم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومع ذلك، فإنه خلال فترة قصيرة نسبيا، تم بالفعل تغيير معايير الأهلية لكي تؤخذ في الاعتبار، على سبيل المثال، القيود المالية، التي لم تدرج في البداية. وعلاوة على ذلك، فإن المتطلبات المتعلقة بسجل الأداء في السابق تتسم بالمرونة الى حد ما، حيث أن كل حالة تختلف عن الحالات الأخرى. وأكد على أنه لم يشترك في مناقشات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكنه يفهم المشاكل الفنية المتعلقة بتنفيذ المبادرة. وعلاوة على ذلك، فإنه يلزم أن تؤخذ مشكلة الموارد في الحسبان. وفي ختام كلمته شدد على أن اللجنة ينبغي أن توجه اسئلتها الى شخص أكثر تأهيلا.

٩٣ - **السيدة كيلي** (سكرتيرة اللجنة): أعربت عن تفهمها للاحباط الذي تشعر به الوفود بسبب التأخر في إصدار الوثائق. وردا على ممثل نيجيريا، قالت إن المعلومات المتعلقة بالصيغ غير المحررة من الوثائق تدرج عادة في اليومية عندما يعرف أنه سيكون هناك تأخير في تقديم الوثائق، الأمر الذي يعني بدوره تأخر توزيع الوثائق بجميع اللغات قبل النظر في البند المعني بأربعة الى ستة أسابيع؛ وفي هذه الحالات، تصدر سلفا نسخة غير

محررة. وأكدت على أن هذا الاجراء قد اعتمد بناء على طلب الوفود ذاتها، التي تود أن تأخذ فكرة أولية عما تتضمنه الوثيقة.

٩٤ - **السيد علاء** (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن تأييده للملاحظات التي أبداها ممثل مصر. وقال إنه بعد أن استمع الى تفسيرات سكرتيرة اللجنة، فإنه يسلم بحسن نوايا الأمانة العامة في اصدار الصيغ غير المحررة، ولكنه يشدد على أهمية احترام القاعدة التي تقضي بضرورة توفر الوثائق باللغات الرسمية الست قبل المناقشة بستة أسابيع. وقال إن كون تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لن يكون متاحا إلا في اليوم الأول للنظر فيه هو أمر يدعو الى الأسف.

٩٥ - **السيد أمزيان** (المغرب): قال إن مشكلة التأخر في إصدار الوثائق ليست جديدة بأي حال من الأحوال. وذكر أنه في المناقشات المتعلقة بخدمات المؤتمرات في المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، أبلغت الوفود بأن هناك قائمة غير رسمية لأولويات الترجمة التحريرية يلزم احترامها. وقال إن التأخير المتكرر في اصدار وثائق اللجنة الثانية يعكس، في رأيه الشخصي، مدى الأهمية التي تولى في الأمم المتحدة لتلك اللجنة.

٩٦ - **الرئيس**: أدلى ببيان بشأن مسائل تنظيمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.